مجلة الأسرة والمجتمع
مجلة دولية محكمة نصف سنوية
تصدر بثلاث لغات
الترقيم الدولي: ISSN:2392-5337
FAMILY AND SOCIETY JOURNAL
International Biannual Journal
refereed Issued in three languages
الترقيم الإلكتروني: EISSN: 2602-6716
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/236

المجلد: 13/ العدد: 01 / 2025	تاريخ إرسال المقال: 15 / 12/ 2024	تاريخ القبول: 27 / 05/ 2025	تاريخ النشر: 30 / 06/ 2025	الصفحة: 18 –36

الميراث وتأثيره على العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة الجزائرية

Inheritance and Its Impact on Social Relationships Within the Algerian Family

أمينة سيفون *	جامعة الجزائر 2 ابو القاسم سعد الله (الجزائر)	Amina.sifoune@univ-alger2.dz
أمال عماري	جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله (الجزائر)	Amel.ammari@univ-alger2.dz

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الميراث على العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة الجزائرية من مختلف الأبعاد القانونية والاجتماعية. فقد تمَّ تسليط الضوء على الأسباب الرئيسية التي تُؤدي إلى النزاعات الميراثية، مثل تداخل الأعراف الاجتماعية مع القوانين الشرعية والوضعية، وتأثير التباين بين الأجيال في فهم الميراث وتطبيقاته. كما تمَّ استعراض تأثير هذه النزاعات على الروابط الأسرية وتأثيرها السلبي على استقرار المجتمع ككل. من خلال الدراسة، تمَّ التطرق إلى تحليل أسباب النزاعات الميراثية وتبعاتها الاجتماعية، بالإضافة إلى تقديم توصيات عملية تهدف إلى تعزيز التماسك الأسري وتقليل آثار هذه النزاعات من خلال الوساطة، التوعية القانونية، وتحسين العلاقات الأسرية .

الكلمات المفتاحية: الميراث1، العلاقات 2، العلاقات الاجتماعية 3، الأسرة 4، الأسرة الجزائرية 5.

Abstract:

The present study investigates the impact of inheritance on social relationships within the Algerian family. The research explores how inheritance legislation, rooted in Islamic law and national regulations, interacts with cultural traditions to shape family dynamics. Using a descriptive analytical approach, the study analyzes the dimensions of inheritance distribution and its consequences on family cohesion or fragmentation. The findings reveal that while the legal framework is generally precise, customary biases and socio-cultural pressures often lead to deviations from fair distribution, generating family conflicts. The paper concludes with recommendations for enhancing legal awareness, strengthening religious education, and developing family mediation mechanisms to ensure the stability of family relations in Algerian society.

Keywords: Inheritance, Relationships , Social Relationships, Family, Algerian Family.

*المؤلف المرسل : أمينة سيفون

مقدمة:

تُعدّ الأسرة الوحدة الأساسية في البناء الاجتماعي، إذ تُجسّد الإطار الأولي الذي تتشكل فيه العلاقات بين الأفراد، وتُرسَّخ فيه القيم الثقافية والاجتماعية. وفي المجتمع الجزائري، تكتسب الأسرة طابعًا مركزيًا نظرًا لتداخل البعدين التقليدي والديني في تشكيل أنماط التفاعل داخلها. غير أن هذه الروابط الأسرية قد تتعرض لاختلالات عميقة نتيجة عوامل متعددة، من أبرزها النزاعات المرتبطة بتوزيع الميراث.

فالميراث في السياق الجزائري لا يُمثّل فقط آلية قانونية وشرعية لتقسيم الثروة، بل يُجسّد كذلك بنية اجتماعية تتقاطع فيها الاعتبارات الدينية، القانونية، والأعراف التقليدية. ويؤدي هذا التداخل إلى تعقيدات في تطبيق قواعد الميراث، ما يُفضي أحيانًا إلى بروز صراعات بين أفراد الأسرة، لا سيما عند تباين فهم الأجيال أو انحياز بعض الممارسات إلى الأعراف بدلًا من النصوص القانونية أو الشرعية.

في هذا الإطار، يسعى هذا البحث إلى فهم الكيفية التي يُؤثر بها نظام الميراث في الجزائر على أنماط العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة، انطلاقًا من تحليل الأبعاد الشرعية والقانونية والسوسيولوجية، مع التركيز على تمظهر النزاع والتفكك وكذلك على عوامل التماسك والانتماء الأسري. كما يهدف إلى استكشاف خصوصية الأسرة الجزائـــريـة في تعاملها مع هذه القضايا، من خلال تحليل أدبيات نظرية ومقارنتها بالتحولات الاجتماعية المعاصرة.

الإشكالية الرئيسية للبحث:

- **ما مدى تأثير نظام الميراث في الجزائر على أنماط العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة في سياقها التقليدي والمعاصر؟**

الأسئلة الفرعية:

1. ما هي خصائص العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة الجزائرية في السياقين التقليدي والمعاصر؟
2. كيف تتداخل الأبعاد الشرعية والقانونية والاجتماعية في تنظيم وتوزيع الميراث داخل الأسرة الجزائرية؟
3. ما تأثير الأعراف والتقاليد على تطبيق أحكام الميراث وعلى ديناميكيات العلاقات الأسرية؟
4. كيف تؤثر النزاعات الناتجة عن الميراث على التماسك الأسري والعلاقات بين الأجيال؟

ولمعالجة الإشكالية المطروحة والإجابة عن التساؤلات الفرعية، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي القائم على مراجعة الأدبيات النظرية والدراسات السابقة ذات الصلة بمجال الميراث والعلاقات الأسرية **فقد تم تقسيم مضمون البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية تشمل:**

عنوان المقال: الميراث وتأثيره على العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة الجزائرية	اسم ولقب المؤلف 1: أمينة سيفون اسم ولقب المؤلف 2: أمال عماري	المجلد: 13/ العدد: 01 (26) / 2025	الصفحة: 18 – 36

أولًا: تحليل الأبعاد الشرعية والقانونية والاجتماعية لنظام الميراث في الجزائر

ثانيًا: دراسة تأثير الميراث على أنماط العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة، بما في ذلك التماسك والتفكك

ثالثًا: استعراض خصائص الأسرة الجزائرية وكيفية تفاعلها مع نظام الميراث في سياق التحولات المعاصر

أولا: الأبعاد المختلفة للميراث:

يُعد الميراث من أهم الأنظمة الاجتماعية والشرعية التي تُنظّم العلاقات داخل الأسرة وتحدد مسارات نقل الملكية والثروة بين الأجيال. وقد حظي هذا الموضوع باهتمام خاص في المجتمعات الإسلامية، لما له من تأثير مباشر على التماسك الأسري، واستقرار العلاقات الاجتماعية بين أفراد العائلة. وتكتسي دراسة الميراث في السياق الجزائري أهمية مضاعفة نظرًا لتعدد المرجعيات المؤطرة له، وتداخل النصوص الدينية مع القوانين الوضعية، بالإضافة إلى الأعراف الاجتماعية الراسخة التي كثيرًا ما تؤثر في التطبيق الواقعي لأحكامه.

في هذا المبحث، سنقوم بدراسة الأبعاد الثلاثة للميراث في الجزائر: البعد الشرعي، والبعد السوسيولوجي، والبعد القانوني، بهدف إبراز نقاط التقاطع بين هذه الأبعاد، وتحليل آثارها على العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة الجزائرية.

1- الميراث في الإطار الشرعي:

تُولي الشريعة الإسلامية أهمية كبيرة لمسألة الميراث، إذ خُصصت لها آيات قرآنية مفصلة وأحاديث نبوية صحيحة، تجعل من نظام التوريث أحد أكثر الأحكام انضباطًا وتنظيمًا في الفقه الإسلامي. وقد جاء في قوله تعالى: ﴿**يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ**﴾ (النساء: **11**). وفي هذا المضمار من المهم أن نظهر أيضا أن في ديننا بيّن الشرع عدة حالات أخرى للمرأة لأن ترث مثل الرجل في علم الميراث، حتى أن هناك من ترث أكثر منه، حسب كل وضعية المرأة في أسرتها (كزوجة، كأم، بنت، أخت، خالة، عمة، جدة ...)، عكس كما يفهمه عامة الناس بالخطأ من خلال تلك الآية أعلاه التي يستشهدون بها دائما عند الميراث (الرجل يأخذ ضعف المرأة)، أو ليس لها الحق أبدا في الإرث في بعض الأعراف والعادات والتقاليد المتفق عليها.

فمن خلال هذه النصوص، يظهر أن الميراث في الإسلام ليس مسألة تنظيمية فقط، بل هو فريضة إلهية تهدف إلى تحقيق العدالة، ومنع التعدي على حقوق الآخرين، وتعزيز مبدأ التكافل الاجتماعي داخل الأسرة. ويُوزّع الميراث وفق قواعد ثابتة تستند إلى درجة القرابة، مما يُقلل من النزاعات ويُحد من الاستئثار. كما يُعد وسيلة لتثبيت الروابط الاجتماعية وتأكيد مبدأ التكافل الأسري (**القرني، محمد (2018)** ، **ص 67**).

عنوان المقال: الميراث وتأثيره على العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة الجزائرية	اسم ولقب المؤلف 1: أمينة سيفون اسم ولقب المؤلف 2: أمال عماري	المجلد: 13/ العدد: 01 (26) / 2025	الصفحة: 18 – 36

غير أن الواقع المعاش في بعض الممارسات الاجتماعية عند مجموعات أسرية في بعض الجهات من الجزائر، إيُبيّن أن هناك فجوة بين النصوص الشرعية والممارسة الفعلية، إذ لا تزال النساء يُقصين في كثير من الحالات من حقهن في الميراث، إما من خلال الضغوط الاجتماعية أو بدعوى الحفاظ على الممتلكات داخل العائلة الذكورية. كما أن الأعراف القبلية في بعض المناطق تُقدِّم العُرف على النص، وتُقصي المرأة من الإرث بحجة أنها "متزوجة خارج العائلة"، أو تُجبر على التنازل "طواعية". وهذا الوضع يُفرغ النصوص الشرعية من مضمونها، ويجعل الميراث مصدرًا للنزاع بدل أن يكون أداة للعدالة.

تشير الدراسات إلى أن النزاعات العائلية غالبًا ما تنشأ نتيجة سوء توزيع التركة أو التجاوز على حقوق بعض الورثة. لذا، فإن الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية فيما يخص الإرث يُساهم في تقليل النزاعات ويعزز التماسك الأسري (**علي، أحمد (2020)، ص 61**).

2– الميراث في الإطار السوسيولوجي:

يتجاوز الميراث كونه عملية قانونية إلى كونه ظاهرة اجتماعية مركبة ترتبط بمجموعة من الرموز، والقيم، والتصورات الجماعية التي تُعيد إنتاج النظام الأسري ومراكز القوة داخله. من هذا المنظور، لا يُنظر إلى الميراث فقط كحق مالي، بل كوسيلة لإعادة ترتيب التوازنات بين الأفراد، وإعادة تشكيل شبكة العلاقات داخل الأسرة.

في المجتمعات التقليدية الجزائرية، يُشكّل الميراث مناسبة يُعاد فيها تفعيل الاعتبارات العرفية والجندرية وتُظهر فيها العلاقات الكامنة داخل الأسرة إلى السطح. فقد يتحول تقسيم الإرث إلى ساحة صراع تتكشف فيها التوترات القديمة، سواء بين الإخوة أو بين الأجيال، لا سيما في ظل وجود تباين بين التفسير الديني وبين الأعراف الموروثة يرى البعض أن الميراث له دور اجتماعي يُسهم في تشكيل التفاعلات الأسرية وبناء الروابط بين الأفراد داخل الأسرة، خاصة عند النزاعات المتعلقة بتوزيع الحقوق المالية (**الشابي، عبد الرحمان (2021)، ص 113**).

كما أشار " القرني" (2018) إلى أن الخلافات حول توزيع الميراث تُعد من أبرز العوامل التي تؤثر في العلاقات الأسرية وتؤدي إلى تزايد التوترات بين أفراد الأسرة (**القرني، محمد (2018)، ص 158**).

من جهة أخرى، فإن التمثلات الاجتماعية للميراث تُظهر تحوّلاً في القيم الأسرية، إذ لم يعد يُنظر إلى الأسرة كوحدة متضامنة، بل كأفراد متنافسين على الموارد. وهذا التحول يُؤثر على البنية الاجتماعية للأسرة، ويدفع نحو الفردانية والتفكك.

لذلك فإن قراءة الميراث كظاهرة سوسيولوجية تُمكننا من فهم الديناميكيات الداخلية للأسرة الجزائرية، وتُساعدنا في تفسير أسباب النزاع من زاوية ثقافية وليس فقط قانونية أو شرعية.

3- الميراث في الإطار القانوني:

ينص قانون الأسرة الجزائري، الصادر بموجب الأمر رقم 84-11 المؤرخ في 9 يونيو 1984، والمعدل بالأمر رقم 05-02 لسنة 2005، على أن الميراث يُوزّع وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، ويُعتبر ذلك التزامًا قانونيًا. وتنص المادة 126 منه على ما يلي: "يستحق الإرث بموت المورث حقيقة أو حكمًا، وتُوزع التركة وفق الفريضة الشرعية".

غير أن هذا الانسجام بين القانون والشريعة لا ينعكس دائمًا على الواقع، إذ كثيرًا ما تُسجّل حالات من التحايل القانوني، حيث يقوم بعض الأولياء بتسجيل العقارات أو الممتلكات باسم أحد الأبناء الذكور قبل الوفاة، بهدف حرمان بقية الورثة. كما تُجبر بعض النساء على توقيع تنازلات تحت ضغط الأسرة، أو يتم تأخير تنفيذ القسمة بحجج إدارية لإرغام البعض على التنازل.

وقد لاحظ أن تباين النصوص بين المرجعية الشرعية والقوانين الوضعية يُسبب خلافات قانونية تؤثر على العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة.

ومن جهة أخرى، فإن غياب الوعي القانوني لدى كثير من أفراد المجتمع، وخاصة النساء، يُسهم في ترسيخ هذه التجاوزات. وتُظهر الدراسات أن معالجة هذه النزاعات تتطلب سياسات قانونية تُراعي الفروق الفردية والاجتماعية وتحمي حقوق جميع الأطراف المعنية (**جزاري، عبد الله (2017)، ص78**).

يتبيّن من خلال تحليل الأبعاد الثلاثة للميراث في الجزائر، أن النظام الوراثي يُمثل محورًا تقاطعيًا بين الدين، القانون، والمجتمع. فرغم وضوح النصوص الشرعية والقانونية، إلا أن الأعراف الاجتماعية والممارسات الواقعية كثيرًا ما تُفرغ هذه النصوص من محتواها، مما يؤدي إلى اختلال في العلاقات الأسرية، وتفكك الروابط الاجتماعية . وبالتالي فإن إعادة الاعتبار لفريضة الميراث، يتطلب دمج البعد القانوني مع الفهم السوسيولوجي، وتطبيق النصوص في سياقها الثقافي، مع العمل على التوعية المجتمعية لضمان تحقيق العدالة الاجتماعية داخل الأسرة الجزائرية.

ثانيا: العلاقات الاجتماعية وتأثير الميراث:

تمثل العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة الجزائرية إحدى الدعائم الأساسية التي يقوم عليها الاستقرار الأسري والتماسك الاجتماعي العام، إذ تتجسد من خلالها قيم التضامن، والتعاون، والاحترام المتبادل، والمسؤولية الجماعية بين الأفراد. وتُعدّ هذه العلاقات نتاجًا لتفاعلات معقدة ومتعددة المستويات، تتأثر بعوامل ثقافية، اقتصادية، دينية، وقانونية.

ومن بين العوامل التي تُسهم بشكل مباشر في تشكيل هذه العلاقات أو تفكيكها، يأتي نظام الميراث، الذي يُعتبر في ظاهره آلية قانونية وشرعية لتوزيع الثروة، لكنه في العمق يتعدى ذلك ليصبح عاملًا مركزيًا في إعادة إنتاج العلاقات داخل الأسرة، سواء بشكل إيجابي أو سلبي كما يسعى هذا المبحث إلى تحليل مفهوم العلاقات الاجتماعية

عنوان المقال: الميراث وتأثيره على العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة الجزائرية	اسم ولقب المؤلف 1: أمينة سيفون اسم ولقب المؤلف 2: أمال عماري	المجلد: 13/ العدد: 01 (26) / 2025	الصفحة: 18 – 36

داخل الأسرة الجزائرية، وفهم مدى تأثرها بتوزيع الميراث، من خلال رصد مظاهر الانسجام أو التوتر الناتجة عن هذا التوزيع، وتفكيك العوامل التي تحوّل الميراث من أداة للعدالة والتكافل إلى سبب للانقسام والنزاع.

1- مفهوم العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة:

تُعتبر العلاقات الاجتماعية من المفاهيم المحورية في علم الاجتماع، إذ تعبّر عن نمط التفاعل القائم بين الأفراد داخل المجتمع أو الجماعة، وهي تتضمن أشكالًا متعددة من التعاون، التبادل، السلطة، الدعم، التواصل، والصراع. وقد عرّفها (**القرني، محمد (2018)، ص 148**) بأنها "الروابط والتفاعلات المتبادلة بين الأفراد داخل المجتمع، والتي تُبنى على أساس القيم والمعايير الاجتماعية، وتُشكل الإطار الذي يتم من خلاله ضبط السلوك والتفاعل بين الأفراد"

أما في السياق الأسري، فالعلاقات الاجتماعية تُشير إلى الشبكة الداخلية التي تُنظم علاقة الأفراد ببعضهم البعض، من حيث التفاعل اليومي، تقاسم الأدوار، تقديم الدعم المتبادل، والمشاركة في المسؤوليات والقرارات. وتنبع أهمية هذه العلاقات من كون الأسرة هي المؤسسة الاجتماعية الأولى التي تُنشئ الفرد وتُشكّل وعيه، وهي التي تُغرس فيه القيم الدينية والثقافية، وتُهيّئه للتفاعل مع محيطه الخارجي في الجزائر، تتسم العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة بسمات تقليدية متجذرة في البنية الأبوية والعرفية، حيث تُبنى العلاقات على احترام الكبير، والطاعة، والاعتماد المتبادل، والتكافل بين الأجيال. غير أن هذه العلاقات ليست ثابتة، بل تخضع لتحولات بفعل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مثل التحضر، والتعليم، وتغير أدوار الجنسين، وتراجع هيبة العائلة الممتدة لصالح الأسرة النواتية.

من هذا المنطلق، يُمكن **تصنيف العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة إلى ثلاث فئات رئيسية:**

* **علاقات التعاون والتكافل**: وهي التي تقوم على التضامن والدعم المتبادل بين الأفراد، وتُشكل نواة التماسك الأسري. تظهر هذه العلاقات في الأزمات، وعند تقاسم المسؤوليات، وعند الاعتراف المتبادل بالأدوار.

* **علاقات التوتر والخلاف**: وهي التي تنشأ نتيجة اختلاف المصالح أو تضارب الأدوار أو غياب العدالة داخل الأسرة. وتُعدّ قضايا الإرث من أهم مسببات هذا النوع من العلاقات، نظرًا لما تثيره من حساسيات مالية وأخلاقية.

* **علاقات السلطة والخضوع**: وهي العلاقات التي يُمارس فيها أحد الأطراف سلطة مادية أو رمزية على الطرف الآخر، وغالبًا ما تكون بين الجيل الأكبر والأصغر، أو بين الذكور والإناث، خاصة في السياقات التي يسود فيها العرف الذكوري.

ويُلاحظ من خلال دراسات ميدانية متعددة أن العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة الجزائرية تُظهر تماسكًا ظاهريًا، لكنه غالبًا ما يكون هشًّا أمام التحديات المرتبطة بتوزيع الموارد، وفي مقدمتها الميراث. فبمجرد وفاة الوالد

أو الأم، وتحوّل التركة إلى موضوع قانوني، تبدأ العلاقات بالتحول، ويظهر الصراع الخفي أو المعلن، وتتبدد مظاهر التماسك السابقة. وهو ما يبرز أهمية الربط بين العلاقات الاجتماعية ونظام الميراث، لفهم كيف يُعيد الأخير تشكيل ديناميكيات الأسرة.

وتُشير الباحثة (**بن زاهر، فاطمة الزهراء** (**2020**) إلى أن العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة الجزائرية لم تعد تُبنى فقط على الروابط العاطفية والقرابية، بل أصبحت ترتبط أكثر بالمصالح الاقتصادية وتوزيع الموارد، مما يجعل من الميراث محورًا حاسمًا في تشكيل هذه العلاقات، سواء في اتجاه التماسك أو التفكك.

لذلك فإن دراسة العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة الجزائرية، يُعدّ مدخلًا أساسيًا لفهم تأثير الميراث على هذه العلاقات، واستشراف السبل الممكنة لتقوية الروابط العائلية من خلال تفعيل مبادئ العدالة والشفافية والتواصل داخل الأسرة.

2– تأثير الميراث على العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة:

يُعدّ الميراث من أبرز العوامل التي تُعيد تشكيل العلاقات داخل الأسرة الجزائرية، إذ لا يقتصر دوره على نقل الملكية من جيل إلى جيل، بل يتعدى ذلك ليُصبح لحظة حاسمة تُفجّر ما كان كامنًا من توترات وصراعات داخلية، أو تعزّز ما كان قائمًا من تضامن وتفاهم بين الأفراد. ويُظهر الواقع الميداني أن لحظة توزيع الميراث غالبًا ما تكون نقطة تحوّل في بنية العلاقات الأسرية، سواء في اتجاه الانسجام أو في اتجاه التصدع.

فالعديد من الدراسات الاجتماعية تشير إلى أن الميراث يُمثّل اختبارًا فعليًا لمتانة العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة، إذ تظهر خلاله مدى قوة أو هشاشة الروابط الأسرية، ومدى احترام القيم الأخلاقية والدينية. فالعلاقات التي تقوم على التكافل الحقيقي والتفاهم والحوار، غالبًا ما تتجاوز خلافات الإرث بسلاسة، بينما الأسر التي تخفي صراعات موروثة أو علاقات سلطة قهرية، تنفجر عند أول تحدٍ مرتبط بتوزيع الثروة.

–وتبرز تأثيرات الميراث في ثلاث مستويات رئيسية:

* **على مستوى العلاقات بين الإخوة:** تشير بحوث علم الاجتماع الأسري إلى أن النزاعات حول الإرث تُعد من الأسباب الأكثر شيوعًا لانقطاع العلاقات بين الأشقاء، حيث تؤدي المنافسة على الموارد إلى انكشاف صراعات دفينة تتجاوز الجانب المادي. وقد أشار بيير بورديو **(Bourdieu, Pierre(1994)** إلى أن المجال العائلي هو ميدان لإعادة إنتاج التراتب الاجتماعي، مما يُفسّر احتدام الصراع عند توزيع الإرث.

*على مستوى العلاقات بين الأجيال: يؤكد جون فينش **(Finch, J (1989)**أن القرارات المتعلقة بالإرث كثيرًا ما تكشف التوتر بين الأجيال، خاصة عندما تُستخدم كوسيلة لمكافأة الولاء أو العقاب الرمزي. فالآباء قد يستخدمون الميراث لتوجيه سلوك الأبناء حتى بعد الوفاة، مما يؤدي إلى شعور بالإجحاف لدى البعض، واهتزاز في احترام التراتب داخل الأسرة.

* **على مستوى العلاقات بين الجنسين:** يرى أنثوني جيدنز(**Anthony Giddens, (2006**) أن توزيع الموارد داخل الأسرة يخضع لبنية القوة الرمزية، وغالبًا ما يتم تهميش النساء في القرارات المتعلقة بالإرث، رغم ما تنص عليه القوانين أو الأعراف الدينية. هذا التحيز يُضعف اندماج النساء ويُغذي الإحساس بعدم المساواة، ما يؤثر على استقرار العلاقات الأسرية.

فلا يقتصر تأثير الميراث على تمزيق العلاقات، بل قد يكون أيضًا فرصة لتعزيز قيم الإنصاف والاحترام إذا تمّ توزيعه وفقًا للضوابط الشرعية والقانونية، وبتوافق داخل الأسرة. فالشفافية، والحوار المسبق، والاحتكام للمؤسسات القانونية والاجتماعية، تُعدّ من أبرز الضمانات للحفاظ على العلاقات الأسرية متماسكة رغم التحديات.
وقد بينت دراسة ميدانية أجرتها كل من (**Finch &Mason (1993)**)حول توزيع الميراث في **السياقات الأوروبية،** أن التخطيط المسبق والاعتماد على الحوار العائلي يقلّصان من نسبة النزاعات، ويُسهمان في استدامة العلاقات الاجتماعية بين الورثة. بالتالي، يُمكن القول إن الميراث لا يُشكّل فقط عنصرًا ماديًا داخل الأسرة، بل هو عامل ثقافي و سوسيولوجي يُعيد ترتيب العلاقات، ويعكس درجة نضج الأسرة في التعامل مع المال والعدالة، ويُختبر من خلاله مدى رسوخ القيم الأسرية.

ولذلك فإن أي معالجة لتأثير الميراث على الأسرة لا بد أن تنطلق من رؤية شمولية تُراعي الجانب العاطفي، الثقافي، والقانوني، في آن واحد، وتُعزز ثقافة التفاهم والتشارك كوسيلة لمواجهة النزاعات المحتملة.

3. تفكك العلاقات الاجتماعية وأثر النزاعات الميراثية:

يمثل تفكك العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة الجزائرية إحدى النتائج المباشرة للنزاعات المتعلقة بالميراث، إذ تتحول هذه الأخيرة من لحظة قانونية أو شرعية إلى أزمة تُزلزل بنية الأسرة، وتُخرج إلى السطح صراعات دفينة قد تكون ممتدة لسنوات. لا يقتصر التفكك هنا على القطيعة الجسدية أو الجغرافية بين الأفراد، بل يتعداه إلى كسر الثقة، وإنهاء الروابط الرمزية والعاطفية التي تُشكل نواة الأسرة.

يرى علماء الاجتماع أن النزاع حول الميراث يُعد من أبرز عوامل التفكك الأسري، كونه يتصل مباشرة بالكرامة، والعدالة، والانتماء. فالطريقة التي يُوزّع بها الإرث تعكس تصورات الأسرة حول القيمة الفردية لكل عضو، مما يجعل الظلم الحقيقي أو المتصوَّر سببًا في الانهيار الرمزي للروابط العائلية. ويؤكد**(Gilding, Michael(1997)** أن النزاعات الوراثية لا تُظهر فقط مشكلات مادية، بل تكشف اختلالًا في الاعتراف والاحترام داخل النسيج الأسري.

وتأخذ مظاهر التفكك عدة أشكال، من بينها:

- الانقطاع التام للعلاقات بين الورثة، نتيجة شعور أحد الأطراف بالإقصاء أو الغدر.
- الانهيار النفسي لبعض الأفراد، خصوصًا النساء، بسبب شعور عميق بالإجحاف أو النبذ من العائلة.
- تحول الأسرة من وحدة دعم إلى ساحة صراع، ما يؤدي إلى تآكل وظائفها التقليدية كالحماية الاجتماعية، التنشئة، والدعم.

وتؤكد دراسات ميدانية في السياق الجزائري أن كثيرًا من الأسر تعاني من شروخ داخلية طويلة المدى بعد وفاة الأب أو الأم بسبب فشلها في إدارة قضايا الميراث بطريقة عادلة. وغالبًا ما يُبرر هذا الفشل بالأعراف، أو الغموض في نوايا الوالدين، أو غياب التخطيط المسبق، وهو ما يُدخل أفراد الأسرة في دوامة نزاع طويلة الأمد.

من جهة أخرى، يُعد غياب الوساطة الأسرية أو القانونية سببًا رئيسيًا في تعمق النزاعات. ففي الكثير من الحالات، تفتقر العائلات إلى آليات داخلية لحل الخلافات، وتلجأ مباشرة إلى القضاء، مما يُحوّل الخلاف الخاص إلى نزاع علني يُفاقم من الأزمة. وقد بيّنت الدراسات **(Beck-Gernsheim, 2002)** أن الأسر التي تعتمد الحوار والتخطيط المسبق للميراث تُسجّل مستويات أقل من التفكك

فإن بعض التجارب المجتمعية أظهرت أن تدخل طرف ثالث كوسيط اجتماعي أو قانوني يُساعد في الحد من النزاع، ويُعيد التوازن للعلاقات بين الورثة. وتُعد الوساطة الأسريّة آلية بديلة فعالة، خاصة في المجتمعات ذات التقاليد القبلية القوية، إذ تستند إلى القيم الثقافية لإعادة بناء الثقة.

وبالتالي، فإن تفكك العلاقات الاجتماعية الناتج عن النزاع حول الميراث لا يجب أن يُفهم فقط كفشل في التوزيع العادل للثروة، بل كمؤشر على خلل أعمق في آليات التواصل والتقدير والعدالة داخل الأسرة. وهو ما يدعو إلى إدماج التربية على العدالة الأسرية ضمن السياسات الاجتماعية، وتعزيز دور التوجيه الديني والقانوني في الوقاية من النزاعات الوراثية.

ثالثا: الإطار القانوني والشرعي للميراث وانعكاساته على العلاقات الأسرية:

بعد أن تم تناول أثر الميراث في تشكيل العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة الجزائرية، وتحليل أوجه النزاع التي قد تنشأ بين أفراد الأسرة بسبب سوء توزيع التركة أو بفعل التدخلات العرفية والثقافية، يكتسب تحليل الإطارين القانوني والشرعي للميراث أهمية خاصة في تفسير كيفية تفاعل النصوص المنظمة لهذا المجال مع واقع الأسرة الجزائرية المعاصر.

إذ لا يُمكن فصل العلاقات الأسرية عن المرجعيات التشريعية والفقهية التي تضبط عملية توزيع التركة، حيث يشكل كل من النظام الشرعي المستمد من أحكام الشريعة الإسلامية، والإطار القانوني المنظم في قانون الأسرة الجزائري، المنظومتين الأساسيتين اللتين يُفترض أن تضمنان العدالة وتحققان استقرار العلاقات الأسرية بعد وفاة المورِّث.

غير أن الممارسة الواقعية كثيرًا ما تكشف عن فجوة واضحة بين المبادئ المقررة في النصوص، والتطبيق الفعلي لها في المحيط الاجتماعي، نتيجة تغلغل الأعراف العائلية وتفاوت مستويات الوعي الديني والقانوني لدى الأفراد. وهذا ما يُؤدي في كثير من الحالات إلى انحراف مسار توزيع الميراث، ليُصبح أداة تهدد تماسك الأسرة بدل أن تعزز وحدتها وتكافلها الاجتماعي.

وانطلاقًا من هذا المنظور، يتناول هذا المبحث تحليل الإطارين الشرعي والقانوني للميراث، من خلال إبراز دور كل منهما في تحقيق التماسك أو في تغذية النزاعات الأسرية، مع محاولة الكشف عن مظاهر التداخل والتناقض بين النص والتطبيق في المجتمع الجزائري.

1. انعكاسات تطبيق الأحكام الشرعية في الميراث على التماسك الأسري في المجتمع الجزائري:

يُعد نظام الميراث في الإسلام من أكثر النظم تشريعًا دقة وشمولاً، حيث بُني على قواعد تحقق العدالة في توزيع الثروة بعد وفاة المورّث بما يحفظ وحدة الأسرة وتماسكها. فالتنظيم الإلهي لأنصبة الورثة كما ورد في آيات **سورة النساء** (**الآيات 11 و12 و176**)، وضع معايير واضحة تتجاوز المزاج البشري والمصالح الشخصية، وتجعل من الميراث وسيلة لضبط العلاقات العائلية لا تفجيرها.

حين يتم احترام هذه الأحكام وتطبيقها وفق المنهج الشرعي السليم، فإن الميراث يتحول إلى أداة لتحقيق الانصاف الوقائي، حيث يتم القضاء على إمكانية تحكّم أحد الورثة في حقوق البقية، وتُرفع أسباب الشك والاتهام المتبادل بين أفراد الأسرة. وكما يؤكد(**أحمد ،علي (2020)**، فإن التوزيع الشرعي العادل يُنتج "طمأنينة نفسية جماعية" تزيل أسباب النزاع المستقبلي، لأن كل وريث يحصل على حقه وفق معيار معلوم لا يخضع لتقديرات شخصية.

إضافة إلى ذلك، فإن الالتزام بأحكام الشريعة في تقسيم الميراث يُساهم في تقوية شبكات الثقة الاجتماعية داخل الأسرة، إذ يُشعر كل طرف أن النظام الأسري قائم على العدل وليس على موازين القوة أو الذكورية أو النفوذ المالي. فعندما تُحترم حقوق اليتامى والنساء كما أمرت النصوص، تُعزّز قيم التضامن والتكافل بين الورثة، وتُحصّن الأسرة ضد الانشقاق مستقبلاً (**جزاري، عبد الله (2017)، ص 41**).

فإن أي تهاون في تطبيق الأحكام الشرعية يُحدث شرخًا عميقًا في الروابط الأسرية؛ إذ يبدأ الشعور بالظلم والغبن يتراكم تدريجيًا، لا سيما لدى الفئات المستضعفة كالنساء والأيتام الذين يُقصَون من الميراث تحت ذرائع عرفية أو اجتماعية لا أصل لها في الشرع (**الشابي، عبد الرحمان (2021)، ص 114**). وتُثبت الدراسات السوسيولوجية أن النزاعات الأسرية الناتجة عن حرمان أحد الورثة من حقه تكون أكثر حدة في الأجيال اللاحقة، حيث تتحول مظلمة الجيل الأول إلى قطيعة طويلة الأمد بين الأبناء والأحفاد (**أحمد ،علي(2019)، ص 65**).

ويدل الواقع الجزائري على أن الأسر التي تُطبّق الميراث بطريقة شرعية وشفافة، قلما تشهد نزاعات حادة بين الورثة بعد وفاة رب الأسرة. فكلما تم اعتماد الوثائق القانونية المبنية على أحكام الشرع، بحضور جميع الورثة وموافقتهم المسبقة على الحصر الشرعي لأنصبتهم، قلت احتمالات اللجوء إلى القضاء أو الدخول في صراعات معلنة أو صامتة بين الإخوة (**بن عيسى، يوسف(2022)، ص 121**).

من هنا تتضح أهمية التطبيق الوقائي للأحكام الشرعية باعتباره ليس مجرد امتثال ديني، بل آلية اجتماعية فعالة لصيانة الأسرة من التفكك المستقبلي. وإذا كانت النصوص الشرعية في ذاتها تحمل هذه الضمانات الوقائية، فإن العامل الحاسم في بقاء الأسرة موحدة أو متصدعة يكمن في مستوى التزام الأفراد بهذه النصوص، ودرجة وعيهم بمقاصدها الاجتماعية والإنسانية (**القرني، محمد (2018)، ص 158**).

وتكمن الإشكالية الجوهرية في الجزائر اليوم في وجود فجوة بين وجود النصوص وبين الالتزام الفعلي بتطبيقها؛ إذ أن الكثير من حالات النزاع الميراثي لا تعود لقصور في التشريع، بل لانحراف في الممارسة. وهذه المفارقة تجعل من تعزيز الوعي الفقهي والتربية الأسرية على مقاصد الميراث من أبرز ضرورات المرحلة الراهنة لضمان تماسك الأسرة الجزائرية في ظل تحولات اجتماعية متسارعة.

2. التحيّزات العرفية والثقافية وأثرها في تقويض فعالية القوانين الشرعية والمدنية في الميراث:

رغم وضوح الأحكام الشرعية والقوانين الوضعية المنظمة للميراث في الجزائر، فإن التطبيق الواقعي لهذه النصوص كثيرًا ما يُواجه عراقيل اجتماعية ناتجة عن هيمنة العادات والتقاليد المتجذرة في الثقافة المحلية. ففي العديد من

عنوان المقال: الميراث وتأثيره على العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة الجزائرية	اسم ولقب المؤلف 1: أمينة سيفون اسم ولقب المؤلف 2: أمال عماري	المجلد: 13/ العدد: 01 (26) / 2025	الصفحة: 18 – 36

الأسر الجزائرية، تبرز التحيزات العرفية كقوة اجتماعية تفوق في أحيان كثيرة قوة النص القانوني نفسه، مما يُنتج حالة من المفارقة بين ما هو مكتوب وما هو مطبَّق (**بن عيسى، يوسف(2022)، ص 121**).

يمكن اعتبار الأعراف والتقاليد في هذا السياق بمثابة نظام موازٍ للتشريع الرسمي، حيث تتحكم في توزيع التركة وفق معايير ثقافية عمرها قرون. ومن أبرز هذه التحيزات العرفية نجد:

* **تهميش المرأة في الميراث:**

يُعد إقصاء المرأة من حقوقها الشرعية في الميراث من أبرز مظاهر التحايل العرفي المنتشرة في بعض المناطق الجزائرية. وفي دراسته الميدانية، يُشير (**جزاري، عبد الله (2017)، ص 72**) إلى أن الكثير من النساء يُجبرن تحت ضغط العائلة على التنازل عن حصتهن الشرعية، حفاظًا على "التماسك العائلي"، وهو في الواقع شكل من أشكال الإقصاء الاجتماعي والتمييز المبطن.

هذا التحيّز ينبع من تصورات ثقافية ترى أن المرأة بمجرد زواجها تنتقل إلى أسرة زوجها، وبذلك لا يُفترض أن تشارك إخوتها في تركة الأسرة الأصلية. ورغم مخالفة هذا التصور للنصوص الشرعية القطعية، إلا أنه يستمر كعرف راسخ يصعب تجاوزه (**الشابي، عبد الرحمان(2021) ص 112**).

* **تقديم سلطة الذكور والأكبر سنًا:**

في الكثير من الحالات، يستأثر الابن الأكبر أو الأقرب للأب بسلطة غير رسمية في إدارة التركة وتوزيعها وفقًا لمفاهيم "الأولوية الأبوية" أو "الأحقية الأسرية"، دون الرجوع الصارم للنصوص القانونية. وغالبًا ما يُمارس هذا النفوذ بضغط معنوي يصعب على بقية الورثة مقاومته، خاصة في المجتمعات الريفية التقليدية (**أحمد ، علي (2019)، ص 61**).

* **التحايل عبر الصيغ القانونية الظاهرة:**

من مظاهر التحايل على النصوص القانونية، لجوء بعض العائلات إلى تحرير عقود بيع أو هبة صورية بغرض إخراج التركة من ملكية الورثة الشرعيين وتمريرها إلى طرف معين دون بقية الورثة. وقد عالج القضاء الجزائري عشرات القضايا المتعلقة ببطلان عقود بيع أو هبات تم تنفيذها في حياة المورّث بشكل يخالف مبدأ العدالة بين الورثة (**بن عيسى، يوسف** (2022) **ص 125**).

* **التأثير النفسي والثقافي على مسار النزاعات:**

تُسهم الأعراف كذلك في خلق مناخ نفسي يصعّب على الأفراد التظلم أو رفع قضايا للمطالبة بحقوقهم خشية العيب أو قطيعة الرحم أو "فضح العائلة أمام القضاء". هذا الحاجز النفسي يجعل كثيرًا من مظالم الميراث غير مرئية أمام المحاكم (**الشابي، عبد الرحمان** (2021)، **ص 116**)، مما يُبقي النزاع في مستوى الصراع الصامت داخل الأسرة.

ويُلاحظ في هذا السياق أن الأجهزة القضائية نفسها تجد صعوبة أحيانًا في معالجة قضايا الميراث بسبب غياب الأدلة القطعية، أو تدخلات الوسطاء الاجتماعيين الذين يسعون إلى تسوية النزاعات بشكل عرفي خارج الأطر القانونية.

* **ضعف دور الوساطة الشرعية والمؤسساتية:**

رغم وجود نصوص واضحة في قانون الأسرة الجزائري (**المواد من 126 إلى 177**) تحدد إجراءات تقسيم التركة بدقة، إلا أن غياب أجهزة وساطة متخصصة في حل النزاعات الأسرية المتعلقة بالميراث يفتح المجال لاستمرار الأعراف الموازية. ولولا وجود هذه الأعراف لما تصاعدت نسب النزاعات القضائية المتعلقة بالإرث في الجزائر في السنوات الأخيرة (**بن عيسى، يوسف** (2022)، **ص 130**).

إن التحيّزات العرفية والثقافية لا تُعطل فقط تطبيق القانون الشرعي والمدني، بل تُنتج في ذات الوقت ديناميكيات اجتماعية جديدة تؤثر في بنية الأسرة. فالأخوة الذين حُرموا من حقوقهم قد يقطعون العلاقة نهائيًا ببقية الأسرة، وتزداد حالات التفكك والصراعات التي قد تمتد عبر الأجيال.

وهنا تُصبح الأسرة الجزائرية أمام تحدي مزدوج: من جهة الحفاظ على تقاليدها الاجتماعية؛ ومن جهة أخرى الالتزام بالعدالة الشرعية والقانونية التي تضمن الاستقرار والإنصاف للجميع. ولذلك فإن أي إصلاح حقيقي لمنظومة الميراث في الجزائر لا يمكن أن يقتصر على تعديل النصوص، بل يجب أن يشمل جهودًا شاملة لإعادة بناء الوعي القانوني والديني لدى المجتمع، خاصة عبر المساجد، وسائل الإعلام، وبرامج التربية الأسرية والقانونية في المراحل التعليمية المبكرة (**القرني، محمد** (**2018**)، **ص 158**).

3. النزاعات الميراثية داخل الأسرة الجزائرية وآثارها على تماسك العلاقات الاجتماعية:

رغم الأهداف النبيلة التي يُفترض أن يحققها نظام الميراث من حيث تكريس العدالة الاجتماعية وتعزيز التكافل الأسري، إلا أن سوء تطبيقه في الواقع الاجتماعي الجزائري كثيرًا ما يؤدي إلى نتائج عكسية تتمثل في النزاعات العائلية. هذه النزاعات لا تقتصر فقط على توزيع الثروة، بل تمتد إلى عمق العلاقات

عنوان المقال: الميراث وتأثيره على العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة الجزائرية	اسم ولقب المؤلف 1: أمينة سيفون اسم ولقب المؤلف 2: أمال عماري	المجلد: 13/ العدد: 01 (26) / 2025	الصفحة: 18 – 36

الاجتماعية والأسرية، فتُحدث تصدعات عاطفية وقطيعات اجتماعية يصعب معالجتها لاحقًا (**جزاري،عبد الله(2017)، ص 32**).

تتنوع النزاعات الميراثية وفق طبيعة العلاقات داخل الأسرة، ووفق حجم الانحراف عن الأحكام الشرعية والقانونية. ويمكن تصنيف هذه النزاعات في الجزائر إلى ثلاثة أنماط رئيسية، سنقوم بتفصيل كل منها بشكل موسع:

***النزاعات الصامتة (التوتر غير المعلن):**

تُعد النزاعات الصامتة من أخطر أنواع النزاعات الميراثية في الجزائر؛ لأنها لا تظهر في العلن، بل تظل خفية داخل العائلة لسنوات طويلة. يُحجم المتضررون عن التصعيد بدافع المحافظة على السمعة العائلية أو خوفًا من قطيعة الرحم، إلا أن هذا الكتمان يُخفي خلفه مشاعر مكبوتة من الغبن والاستياء؛ ويتطور هذا الشكل من النزاع ببطء، حيث تتراكم مشاعر الاستبعاد والتهميش بين الإخوة أو أبناء العمومة، لتنتج حالة من البرود الاجتماعي بين أفراد الأسرة. مع مرور الزمن، تتحول العلاقات الأسرية من شبكة دعم متينة إلى شبكة هشة يغلب عليها الحذر وانعدام الثقة. كما يؤدي هذا التوتر الصامت إلى فقدان الروابط العاطفية، وانعدام التعاون بين أفراد الأسرة في القضايا المشتركة (**الشابي، عبد الرحمان (2021)، ص 114**).

تُسهم ثقافة "العيب" السائدة في الجزائر في تكريس هذا الصمت، حيث يعتبر البعض أن رفع قضايا حول الميراث في المحاكم يُعد أمرًا "مخجلاً" يسيء إلى شرف العائلة. ونتيجة لهذا الضغط النفسي، يُفضّل الكثير من الورثة التنازل الصامت بدل الدخول في صراعات معلنة. غير أن هذا الصمت لا يعني نهاية النزاع، بل قد ينفجر في أي لحظة عند وقوع أحداث أخرى مثل زواج الأبناء أو وفاة أحد الورثة (**أحمد، علي(2020)، ص 61**).

*** النزاعات القضائية المفتوحة:**

عندما تعجز الحلول الودية عن معالجة النزاع، يلجأ بعض الورثة إلى المؤسسات القضائية لفض النزاع الميراثي. هذا التحول نحو القضاء يمثل قطيعة بين الورثة وفشلًا في ضبط النزاع ضمن الدوائر الأسرية الداخلية، ويُشكل بداية لانقسام علني بين أفراد الأسرة.

تُعد النزاعات القضائية من أعقد مراحل الصراع الميراثي لأنها تدخل الورثة في مسارات قانونية طويلة ومعقدة. حيث تشهد المحاكم الجزائرية سنويًا آلاف القضايا المتعلقة بالميراث، تتراوح بين الطعون في عقود الهبات المشبوهة، والطعون في صكوك الملكية، أو المطالبة بإعادة تقسيم التركة وفق الأنصبة الشرعية (**بن عيسى، يوسف(2022)، ص 125**).

عنوان المقال: الميراث وتأثيره على العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة الجزائرية	اسم ولقب المؤلف 1: أمينة سيفون اسم ولقب المؤلف 2: أمال عماري	المجلد: 13/ العدد: 01 (26) / 2025	الصفحة: 18 – 36

غالبًا ما تطول فترة التقاضي بسبب صعوبة إثبات بعض العقود السابقة، وغياب الوثائق الرسمية، أو حتى بفعل التلاعب في الوثائق. كما يؤدي تدخل بعض الوسطاء القانونيين غير المؤهلين إلى تعقيد النزاع بدل حله. وفي بعض الحالات يُسهم طول فترة التقاضي في مفاقمة حالة العداء بين الإخوة، وقد تمتد القطيعة لعشرات السنين، وقد لا تُحل إلا بوفاة الخصوم أنفسهم (**جزاري، عبد الله(2017)، ص 78**).

* النزاعات المتفاقمة المعلنة (القطيعة الكاملة):

وقد يكون هو أخطر أشكال النزاع الميراثي وأكثرها حدة. عندما يصل النزاع إلى هذا المستوى، تنفجر الخلافات بشكل علني بين الورثة، وتتخذ شكل قطيعة كاملة بين الإخوة والعائلات الممتدة، وقد تشمل حتى الأبناء والأحفاد لاحقً.

يتحول النزاع هنا من خلاف قانوني أو مالي إلى أزمة عائلية شاملة تُقطع فيها صلات الرحم بشكل تام، وتتعطل معها مظاهر التضامن الاجتماعي التي كانت تميز الأسرة الجزائرية عبر التاريخ. وقد يؤدي هذا الانفصال الحاد إلى تعطيل العلاقات الاجتماعية بين أبناء العم والخال، وحتى إلى نشوء خلافات في قضايا الزواج أو التعاون الاقتصادي داخل الأسرة (**الشابي، عبد الرحمان(2021)، ص 116**).

تُشكل هذه القطيعة كارثة اجتماعية لأنها لا تُمثل نزاعًا عابرًا حول المال فحسب، بل تهدد كل البناء القيمي والتضامني الذي تأسست عليه الأسرة الجزائرية تاريخيًا. وفي بعض الحالات، قد تنتقل حالة العداء إلى الجيل الثاني والثالث، ما يحول النزاع الميراثي إلى صراع بين الأجيال يصعب رأبه (**أحمد، علي(2019) ، ص 65**).

العوامل البنيوية المغذية لهذه النزاعات:

* الجهل بالأحكام الشرعية والقانونية:

غياب ثقافة قانونية واضحة لدى الورثة بشأن حقوقهم الشرعية والمدنية يجعلهم فريسة سهلة للضغوط العائلية أو للمناورات القانونية غير السليمة. هذا الجهل يُسهم في انتشار الظلم دون وعي كافٍ من الضحايا أنفسهم (**القرني، محمد (2018)، ص 158**).

* سلطة العرف والتقاليد:

يُقدّم العرف في كثير من الأحيان معايير بديلة عن الأحكام الشرعية؛ مثل تفضيل الذكور أو تقديم الورثة الكبار. ورغم مخالفة هذه الأعراف للنصوص الصريحة في القرآن الكريم، إلا أن نفوذها الاجتماعي يجعل من الصعب كسرها داخل بعض المجتمعات المحلية (**بن عيسى، يوسف (2022)، ص 121**).

عنوان المقال: الميراث وتأثيره على العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة الجزائرية	اسم ولقب المؤلف 1: أمينة سيفون اسم ولقب المؤلف 2: أمال عماري	المجلد: 13/ العدد: 01 (26) / 2025	الصفحة: 18 – 36

* **غياب آليات الوساطة الفاعلة:** لا توجد في الجزائر حتى اليوم مؤسسات كافية للوساطة الأسرية المتخصصة في تسوية نزاعات الميراث خارج أروقة لقضاء، مما يجعل الورثة أمام خيارين: إما التنازل أو التقاضي. وهو ما يؤدي في النهاية إلى تأزيم العلاقات الأسرية (**الشابي، عبد الرحمان(2021)، ص 118**).

خاتمة:

يتبيّن من خلال الدراسة المعمقة لموضوع تأثير الميراث على العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة الجزائرية أن نظام الميراث في ذاته، سواء من حيث التأصيل الشرعي أو الضبط القانوني، يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتوازن الأسري وضمان استمرارية الروابط العائلية بعد وفاة المورّث. غير أن التطبيق العملي لهذه الأحكام يظل رهينًا بعدة عوامل اجتماعية وثقافية تقوض أحيانًا مقاصده الأصلية.

فقد أظهرت الدراسة أن الأعراف الاجتماعية الراسخة، لا سيما في المناطق الريفية والمحافظة، تُمثل أبرز التحديات التي تواجه تطبيق الأحكام الشرعية في الميراث، خاصة فيما يتعلق بحقوق النساء والفئات الهشة. كما يتضح أن النزاعات الميراثية، سواء الصامتة أو المعلنة أو القضائية، أصبحت من أبرز مظاهر تفكك الأسرة الجزائرية المعاصرة، مع ما يرافقها من توتر اجتماعي وقطيعة دائمة بين الورثة.

وإزاء هذه الإشكاليات، تبرز الحاجة الملحة إلى تفعيل الوساطة الأسرية الوقائية قبل الوصول إلى النزاعات المفتوحة، وإعادة الاعتبار للخطاب الفقهي الوسطي المعتدل الذي يربط النصوص بمقاصدها الاجتماعية، مع تعزيز برامج التربية القانونية والدينية المبكرة، وتطوير منظومة القضاء لمعالجة النزاعات الميراثية بسرعة وفعالية.

إن حماية التماسك الأسري في الجزائر يمر حتمًا عبر استعادة روح العدالة الوقائية التي جاءت بها الشريعة الإسلامية، وترسيخها في الوعي المجتمعي بعيدًا عن التحايلات العرفية أو النزعات الفردية المفرطة، بما يحقق التوازن بين النص والممارسة لصالح وحدة الأسرة والمجتمع.

–أهم الاقتراحات العملية :

بعدما حاولنا أن نحلل سوسيولوجيا تأثير الميراث على العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة الجزائرية ، فإننا نرى أنه من الضروري أن نقترح أهم الآليات للحدّ من النزاعات الميراثية داخل الأسرة الجزائرية (معالجة شاملة وموسعة مع الشرح) لمعالجة النزاعات الأسرية المرتبطة بالميراث في المجتمع الجزائري، فلا يمكن أن تقتصر فقط على تعديل النصوص القانونية أو إعادة تفسير الأحكام الشرعية، بل تقتضي مقاربة شمولية متعددة الأبعاد تشمل الجوانب

الدينية والقانونية والاجتماعية والتربوية. وبالتالي تظهر اقتراحاتنا في جملة من التدخلات الإصلاحية المتكاملة على النحو التالي:

1- تفعيل الوساطة الأسرية الشرعية والقانونية: آلية استباقية لتجنب النزاع:

تُعد الوساطة الأسرية أحد أنجع الأساليب الوقائية التي يمكن أن تُقلل من تفاقم النزاعات الميراثية قبل وصولها

إلى أروقة المحاكم. تقوم فكرة الوساطة على إدخال طرف ثالث محايد ـ من فقهاء الشريعة والقانونيين ذوي الخبرة لتقريب وجهات النظر بين الورثة، وتفسير الأحكام الشرعية بشكل عملي وعادل بما يتناسب مع خصوصية كل حالة.

ويمكن لهذه اللجان أن تعمل تحت إشراف رسمي من وزارة الشؤون الدينية والأوقاف ووزارة العدل، بحيث تكون معتمدة قانونيًا وشرعيًا، مع إلزام الأطراف بمحاولة التسوية الودية قبل التوجه إلى القضاء. كما يمكن أن تشمل لجان الوساطة خبراء في علم الاجتماع الأسري لفهم الحساسيات النفسية والاجتماعية المرتبطة بالنزاع، وتقديم مقترحات تسوية لا تقوم فقط على الجانب المادي، بل تراعي الحفاظ على العلاقات الأسرية الممتدة وتجنب تفككها.

تُظهر التجارب الدولية أن إدماج الوساطة الأسرية في إدارة النزاعات المالية داخل الأسرة يؤدي إلى خفض كبير في معدلات القطيعة الأسرية وفي تكاليف التقاضي الطويل، ويُعيد الاعتبار لفكرة "**الصلح خير**" التي دعا إليها القرآن الكريم كمنهج أساسي في تسوية الخصومات (**سورة النساء: 128**).

2- تعزيز التكوين القانوني والديني في المراحل التعليمية: بناء وعي مجتمعي مبكر:

يُعد ضعف الوعي القانوني والشرعي أحد الأسباب الجذرية في تضخم النزاعات الميراثية، حيث يدخل الكثير من الورثة في النزاعات دون إلمام حقيقي بحقوقهم وواجباتهم، أو استنادًا إلى أفكار عرفية غير صحيحة تم تداولها اجتماعيًا لعقود.

ومن هنا تظهر ضرورة إدراج موضوعات الأحوال الشخصية، وقضايا الميراث بوجه خاص، في البرامج التعليمية بالمدارس والثانويات والجامعات، ضمن مقررات التربية الدينية والمدنية والقانونية. ويجب أن لا يُقتصر هذا التعليم على الجانب النظري فقط، بل أن يتم تدعيمه بدراسات حالة وأمثلة تطبيقية من واقع المجتمع الجزائري، تُظهر مخاطر سوء توزيع الميراث على تماسك الأسرة، وفوائد الالتزام بالضوابط الشرعية والقانونية.

عنوان المقال: الميراث وتأثيره على العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة الجزائرية	اسم ولقب المؤلف 1: أمينة سيفون اسم ولقب المؤلف 2: أمال عماري	المجلد: 13/ العدد: 01 (26) / 2025	الصفحة: 18 – 36

كما يمكن تطوير برامج تكوين مستمر للأئمة، والخطباء، والموجهين الاجتماعيين، بما يؤهلهم لإرشاد الأسر في هذا المجال الحساس، خاصة أن كثيرًا من الأسر الجزائرية تلجأ تلقائيًا إلى الفتوى الشرعية في هذه المسائل.

3- إصلاح النظام القضائي في ملفات الميراث: تبسيط المساطر وتقليل مدة النزاعات:

أثبتت التجربة الميدانية أن طول فترة التقاضي وتعقيد الإجراءات القضائية في قضايا الميراث تساهم في مفاقمة النزاعات وتعميق الأزمات الأسرية، حيث تتداخل الأبعاد القانونية مع الجوانب النفسية والاجتماعية، مما يؤدي إلى تراكم الأحقاد وانتقال الصراع عبر الأجيال.

لذلك من الضروري تطوير منظومة التقاضي في ملفات الميراث عبر إدخال تعديلات تشريعية على قانون الإجراءات المدنية والإدارية، بما يسمح بإنشاء مساطر خاصة بالقضايا الأسرية ذات طابع استعجالي وسريع. ويمكن كذلك تكوين قضاة متخصصين في قضايا الأحوال الشخصية والميراث، مع تعزيز التنسيق بين الجهاز القضائي وأجهزة التوثيق العقاري لضبط حصر التركات وتقليص مجال التحايل على الملكيات.

إن تسريع البت في النزاعات الميراثية يُقلل من الكلفة المالية والنفسية للنزاع، ويحُد من تحول الخلافات المالية إلى قطيعة دائمة في العلاقات الأسرية.

4- دعم البحث الميداني حول النزاعات الأسرية: تعزيز المعرفة التطبيقية:

يمثل النقص في الدراسات الميدانية حول النزاعات الميراثية عقبة أمام صياغة سياسات اجتماعية دقيقة قادرة على التدخل الاستباقي والوقائي. لذلك من الضروري تشجيع الجامعات الجزائرية والمراكز البحثية المختصة بعلم الاجتماع والقانون والشريعة على إنجاز دراسات ميدانية معمقة لرصد أنماط النزاعات الميراثية، وتحليل أسبابها البنيوية، والكشف عن التفاوتات الجهوية والثقافية في انتشارها.

إن نتائج هذه البحوث تُساعد صناع القرار في تصميم برامج وسياسات عمومية تتماشى مع خصوصيات المجتمع الجزائري، وتُغني الخطاب الفقهي والقانوني بمعلومات واقعية دقيقة تعكس مشكلات التطبيق اليومي لأحكام الميراث.

كما أن تشجيع الباحثين الشباب على إنجاز رسائل ماستر ودكتوراه في هذا المجال سيُثري الحقل الأكاديمي الجزائري بمعارف جديدة تسد فجوة كبيرة بين التنظير والتطبيق.

المراجع:

1. القرآن الكريم

2. أحمد، علي. (2020) . **دور الميراث في تحقيق العدالة الاجتماعية**، القاهرة: دار الفكر العربي
3. أحمد، علي(2019)" تأثير العادات الاجتماعية على توزيع الميراث في المجتمعات العربية"، مجلة الدراسات الإسلامية والاجتماعية، 12(3)، 60-72، مصر
4. بن عيسى، يوسف (2022) **"الميراث في القانون الجزائري: التحديات والتطورات القانونية"**، مجلة الحقوق والقانون، 18ا(4)، الجزائر.
5. جزاري، عبد الله (2017) " الأسرة الجزائرية والعلاقات داخل الأسرة"دراسة سوسيولوجية. مجلة العلوم الاجتماعية، 10(2)، 32-78، الجزائر.
6. "قانون الأسرة الجزائري"، الأمر رقم 84-11 المؤرخ في 9 يونيو 1984، المعدل والمتمم بالأمر رقم 05-02 المؤرخ في 27 فبراير 2005، الجزائر.
7. البخاري ومسلم، كتاب الفرائض.
8. الشابي، عبد الرحمن (2021) " **الميراث بين الشرعية والأعراف الاجتماعية" دراسة سوسيولوجية** "، مجلة العلوم الاجتماعية، 15(4)، مصر.
9. القرني، محمد (2018). **أحكام الميراث في الشريعة الإسلامية**، الرياض: دار الإسلام.
10. Beck-Gernsheim, Elisabeth (2002). **Reinventing the Family: In Search of New Lifestyles**, Cambridge**:** Polity Press.
11. Bourdieu, Pierre (1994). **Raisons pratiques Sur la théorie de l'action**, Paris **:** Seuil.
12. Finch, Janet (1989). **Family Obligations and Social Change**, Cambridge**:** Polity Press.
13. Giddens, Anthony (2006). **Sociology** (5th ed) Cambridge**:** Polity Press
14. Gilding, Michael (1997) **"**The Family in Question, Changing Households and Familiar Ideologies**"** , Sydney: Allen & Unwin.
15. Mason, Jennifer & Finch, Janet (1993). **Negotiating Family Responsibilities**, London: Routledge